



■ بشير رحمة

الفلسطينيين وتم الانسحاب فلا غضاضة في التطلع مع إسرائيل .

● **كيف تنظر لقضية اللاجئين السودانيين في إسرائيل وما هي الأبعاد الأمنية لهذه الظاهرة؟**

● أنا اعتقد هذه وصمة عار وفضيحة لأهل السودان وهذه الظاهرة حدثت نتيجة لسياسات الحكومة ومن هنا أناشأها بالناظر في هذا الأمر وحل المشكلة لإنهاء تنطوي على مخاطر كثيرة واعتقد أن هذه القضية تعكس الواقع الراهن .

● **هناك حديث عن مساع تجري لتوحيد الحركة الإسلامية السودانية بتسوية الخلافات بينكم والمؤتمر الشعبي قبالي أين وصلت هذه المساعي؟**

● اعتقد انه لا أمل في توحيد الحزبين لانهما حزبين مختلفين واليون بينهما لا يزال شاسعا فال مؤتمر الوطني أصبح حزبا سلطوي يهيمن على الحكم ويظن انه عن طريق القهر سيستمر في السلطة أما المؤتمر الشعبي فقد تعلم من التجربة انه لا يمكن أن يحدث استقرار إلا بالتعددية الحزبية واعتقد انه لن يحدث تطبيع بين الحزبين إلا في إطار تطبيع شامل يضم كل الأحزاب السودانية ولن يحدث ذلك الا بعد تعديل القوانين العقيدة للحريات.

● **كثرة الحركات المطالبة في السودان أصبحت من الظواهر المزعجة في رأيك هل الأمر نتاج طبيعى لوعي سياسي وحالة توعية بالحقوق أم أنها بداية لتقسيم السودان؟**

● أنا اعتقد أن قيام هذه الحركات وتعددها يكشف عن خلل كبير في نظام الحكم في السودان فيبعد خروج المستعمر نحن مضينا بنفس طريقة المستعمر في الحكم فهناك دولة مركزية تستأجر بكل شيء، وهناك أطراف مهمشة والأ ن يعد خمسين عاما من الاستقلال زاد الوعي السياسي وانتشر والتعليم وصحب ذلك حالة تصبير بالحقوق وأصبح من غير الممكن أن تحكم الناس مركزيا فلا بد من الحكم الفيدرالي و إعطاء الناس حرياتهم ولا بد من التحول الديمقراطي وقد حدث ذلك فعلا إلا أن الحكومة انقلبت على هذا الانقراض في ديسمبر ١٩٩٩م واحتلت البرلمان بواسطة الديابات (في إشارة إلى قرارات الرئيس البشير التي أبعدت الدكتور حسن الترابي من مراكز اتخاذ القرار والتي حدث بعدها الانقسام الشهير) .

إلى جانب الحصول على منصب نائب الرئيس لتنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه .

● **التحالف بينكم وحزب الأمة بقيادة الصادق المهدي عجز عن تحقيق أهدافه الخاصة بالتحول الديمقراطي وتوسيع نطاق الحريات لماذا فشل في بلوغ غاياته؟**

● في رأيي أن الأحزاب الـ ١٧ التي يضمها هذا التحالف كانت مغيبة عن الساحة السياسية لغفرة طويلة كما ان هذه الأحزاب تعاني من المشكلة الداخلية ويسبب ذلك ظللنا فيما بيننا نتحاور لمدة (٥) سنوات لنصل إلى هذا التحالف لان حزب الأمة وغيره يحملون حزب المؤتمر الشعبي (بزعمارة الترابي) مسؤولية الانقلاب المبكي العسكري الذي قاده عمر أحمد البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م والذي أطاح بحكومة الصادق المهدي هذا إلى جانب استمرار القوانين المقيدة للحريات لكن رغم ذلك سنتجاوز كل هذه العقبات ونعتقد اننا الآن نمضي بصورة سليمة .

● **هل تخوضون الانتخابات الرئاسية في قائمة واحدة في إطار التحالف الذي يضمكم وحزب المهدي؟**

● أنا استبعد حدوث ذلك الأمر لكنني أتوقع أن يستمر التنسيق بيننا ويتم تطوير التحالف بصورة طيبة .

● **ما هو تقييمكم للجهود التي يبذلها الرئيس السوداني الأسبق سوار الذهب لتحقيق الوفاق والمصالحة الوطنية بين الفئران السودانيين؟**

● صحيح أن هناك جهودا ومساع مقدرة يبذلها المشير سوار الذهب وزملائه في هيئة جمع الصف الوطني لكن أرى أن اتفاقية نيفاشا بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية تظل هي المشكلة في ظل تمسك طرفيها بالنسبة التي حددتها الاتفاقية في قسمة السلطة حيث منحت المؤتمر الوطني ٥٢٪ والحركة ٢٨٪.

● **قضية التطبيع مع إسرائيل برزت كواحدة من أحداث الساعة كيف تنظر إلى هذه القضية؟**

● أولا نحن مع خيار الفلسطينيين واعتقد أنهم يرغبون في دولة مستقلة عاصمتها القدس بحدود عام ١٩٤٨م على أن يتم الانسحاب الاسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة في ذلك العام فنحن مع قرار الفلسطينيين واعتقد هذا هو الواقع وهذا هو إجماع العرب فإذا حدث اقتراح للمستعمرات وعولجت قضية اللاجئين

كبير مساعدي الترابي لـ «الوطن» :

أيدنا نشر قوات دولية بدارفور من منطلق ديني وأخلاقي

حاوره في الخرطوم - أحمد حنقه:

■ **تظل حالة الانقسام التي حدثت في الحركة الإسلامية السودانية والتي قادت إلى الفرقة بين الرئيس عمر البشير والدكتور حسن الترابي، تظل واحدة من أقوى الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلات السودانية ولا سيما أزمة دارفور التي سرقت اهتمامات العالم، حيث من الثابت ان معظم قادة الحركات المسلحة بدارفور كانوا أعضاء في حزب المؤتمر الوطني الذي كان الترابي يتولى أمانته العامة. حول هذا المحور، وقضايا التحالف بين الترابي والمهدي والعقبات التي تواجهه وصعوبة الحوار، وإمكانية تحقيق الوفاق السوداني التقت (الوطن) ابرز مساعدي الترابي الدكتور بشير ادم رحمة الأمين السياسي بحزب المؤتمر الشعبي وأجرت معه الحوار التالي :**

● **قلتم في حزب المؤتمر الشعبي أنك أيتم نشر القوات الدولية في إقليم دارفور من منطلقين ديني وأخلاقي نريد تفصيلا لذلك؟**

● نحن أولا من حيث المبدأ مع عملية حماية أهل دارفور وتقديم العون والمساعدة لهم، ولهذا أيدنا قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠٦ والآن أيضا توحيد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٦٩، أما تأييدنا لهذين القرارين من منطلق ديني يرتكز على قوله تعالى:(ومن قتل نفسا بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعا .. الخ.) والرسول صلى الله عليه وسلم عندما اشتد العذاب على المسلمين من قبل كفار مكة انن لهم بالهجرة الى بلاد الحبشة ليكونوا تحت حماية "النجاشي" ملك الحبشة وهو "نصراني" والرسول صلى الله عليه وسلم على المستوى الشخصي كان تحت حماية جده عبد المطلب، وكذلك عمه أبي طالب ولم يكونا مسلمين إذن لا غضاضة في أن الإنسان المسلم يحتمي بغير المسلم وإذا عجز عن حماية النفس يسمح لهم بحماية الغير ومن منطلق اخلاقي نرى أن الحكومة ساعدت بصورة أو بأخرى على قتل أهل دارفور وأهملت شأنهم ولذلك كان لا بد من البحث عن جهة تصمهم من مسلسل القتل والتشريد والحرق.

● **هل لديكم أي تحفظ على نشر هذه القوات أم أن تأييدكم لهذا الأمر جاء مطلقا؟**

● نعم لدينا بعض التحفظات حيث إننا نرى ضروري إلا تكون هذه القوات من دول لها أجندة استعمارية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبريطانيا لكن مع ذلك نقول انه وبما إننا أعضاء في الأمم المتحدة يجب أن نقبل بأى قوات تأتينا من أية بلاد هي عضو في الأمم المتحدة خاصة وان هذه القوات أممية وتمويلها من الأمم المتحدة.

● **العض ينظر إلى حماسكم لنشر هذه القوات وتأييدكم لهذه القرارات الدولية في إطار الكيد السياسي للحكومة؟**

● أبدا، أبدا هذا الكلام غير صحيح فالواجب الديني والمسؤولية تتحتمان على الحكومة سوفا قابل للنمو بكثرة، اتجهت الصين إلى توثيق علاقاتها بالقارة الأفريقية، خاصة وأن لها جاذبية خاصة لدى معظم دول القارة، إلا أن إقدامها على تأمين امداداتها من تلك الموارد من خلال إغراء دول القارة بتقديم القروض والسعادات، يمكن أن يغني وضع معظم هذه الدول كأكسيرة للديون بصفة مستمرة، مما يطرح تساؤلا حول ما إذا كانت العلاقات الصينية الأفريقية تعود بالمصلحة المشتركة على الطرفين أم أنها تأخذ شكلا استعماري جديدا لدول القارة الأفريقية.



أرشيف الوطن

■ جندي من قوات حفظ السلام الافريقية في دارفور

أناشد الحكومة حل قضية اللاجئين السودانيين في إسرائيل

● المؤتمر الوطني هو المسئول عن هذه المشكلات وهو الذي فتح الباب أمام هذه القوات وذلك بتجاهله للمشكلة وهو الذي عقد الأزمة بتجاهل مطالب أهل دارفور.

● **وما هي مطالب أهل دارفور الآن؟**

● أهل دارفور مطالبهم بسيطة ومشروعة وبالإمكان الاستجابة لها وتحقيقها فهم يريدون تعويضات عادلة تلبي في مجملها (٦٠٠) ألف دولار حيث تم رصد الأسر المتضررة وكان عددها حوالي (٦٠٠) أسرة وكل أسرة تقدر حاجتها للتعويض بـ(١٠٠٠) دولار لكل أسرة

المشكلة لكن قطعاً سيساعد في حماية المواطنين أولاً وسيقوم حملات القتل والتشريد لكن الحل السياسي يحتاج إلى تفاوض واستجابة من جانب الحكومة لمطالب أهل دارفور وكذلك نحن لم نقل ان نشر هذه القوات لا ينطوي على مخاطر التدخل الاجنبي معلوم انه يجرح كثيرا من المشاكل.. نعم هناك مخاطر أمنية سنتكسك على نشر اى قوات دولية في اى دولة وفي أية منطقة في العالم لكن من الذي تسبب في هذه المشكلات ومن الذي فتح الباب أمام هذه المخاطر؟

● **فن المسئول إذن في رأيك؟**

على الأمم المتحدة أن تأتي لتوقف مسلسل القتل والجرائم التي تحدث هناك، ونحن أعضاء في الأمم المتحدة وليست هناك مشكلة في أن تنشر المنظمة الدولية أفرادها هناك خاصة وهناك أعداد كبيرة من القوات الدولية موجودة في عدد كبير من ولايات السودان فلماذا ترفض الحكومة نشر هذه القوات في دارفور .

● **هل نشر ٢٦ ألف عنصر من الأمم المتحدة سيحل مشكلة دارفور اوليس هناك مخاطر أمنية تنطوي على نشر هذه القوات؟**

● نحن لم نقل أن نشر القوات الأممية سيحل

الصين تدخل أفريقيا منفعة متبادلة أم استعمار اقتصادي جديد؟

■ **قلق غربي متنام من علاقة يراها الغرب غير عادلة**

■ **استثمارات بكين في القارة**

■ **السراء تجاوزت مليار دولار**

■ **إفريقيا تقبل بـ«التباينات» في علاقتها بالصين**



والعشرين الماضية، مما جعل الكثير يتساءل عما إذا كانت هذه المعجزة ذاتها يمكن أن تتكرر في قارة أفريقيا جنوب الصحراء أم لا، خاصة في ظل تزايد التهام الصين لموارد دول القارة، فهي تسعى دوما لحماية مصالحها في إفريقيا هائلة وتمثل جنة للباحثين عن النفط، وذلك إنشاء المنتديات الاقتصادية والصناعية، وغرف التجارة، ومضاعفة الشراكة التجارية، فضلا عن وجود ديفرفاني صيني متصاعد هناك، ناهيك عن الاستثمارات والقروض والمنح لدعم تبعية الدول الإفريقية باتجاه الصين. كما أنها من ناحية أخرى تتبع سياسة حازمة للتوغل في إفريقيا، وذلك عن طريق نسج علاقات ثنائية بين الدول المنتجة للنفط، ليس فقط من أجل تأمين ترمينها بالمواد الأولية والنفط، ولكن أيضا لاستغلال موارد إفريقيا الأخرى الغابية والمائية، وغيرها، إلا أن إقدامها على تأمين امداداتها من تلك الموارد من دول القارة العفعمعة بالسرعات والحروب الأهلية، من خلال إغراءها بصققات الأسلحة التي تحتاجها لإدارة صراعاتها المسلحة، يمكن أن يعزز حالة عدم الاستقرار السياسي، والأكثر من ذلك أن سياسات الصين لم تقتصر على دعم بعض أسوأ منتسكي حقوق الإنسان في القارة لكنها أصغفت أيضا مركز آخرين يحاولون تشجيع احترام أكبر لحقوق الإنسان. وفي تصريح له، قال وزير مالية سيراليون "جون بنجامين" الذي دمرت الحرب الأهلية البنية الأساسية في بلاده، إن إفريقيا تحتاج إلى الأموال لإنشاء البنية الأساسية والتنفيذ مشاريع تنموية، ومن ثم تلجأ دوما للاقتراض من الصين والتي تساهم بدرجة أو بأخرى في تعزيز تلك الحروب الأهلية من خلال صققات الأسلحة التي سبق الإشارة إليها، والأكثر من ذلك أن الصين الدول الإفريقية في حلقة مفرغة من عملية الاقتراض وبالتالي الديون، وليس ذلك فحسب، فلو توجهنا إلى السودان لوجدنا قلنا شيئا شريدا ينتاب أحقاد العمال هناك بسبب ما يسميه فراغ العمالة المحلية من سوق العمل المحلي ووضع العمالة الأجنبية وأكثرها الصينية في محلها. وبالتالي يخوض اتحاد العمال معركة شرسة مع الجهات المعنية في سبيل إنهاء سياسة الاحلال والإبدال للعمالة لصالح الأجنبية والصيني على وجه الخصوص. فهم يسعون لحل مشكلة تزايد معدلات الباحثين عن العمل ولكن تجهب هذه المساعي بفعل مساعي الصين لتقوية روابطها بالسودان من أجل النفط، ومن هنا فإن الفوائد التي ستجنيها إفريقيا من الشراكة مع الصين، ظاهرها المنفعة وباطنها في غير صالح إفريقيا ولا شعوبها. ■

تنامي الوجود الصيني في قارة تحترق ثروات طبيعية هائلة وتمثل جنة للباحثين عن النفط عن السنفط والغاز تضخ قوة جديدة في جسد التنين الصيني الناهض لا بد أن يثير قلق بعض القوى الدولية الكبرى التي ربما يجعلها تعيد حساباتها، وتفكر من جديد في علاقتها مع القارة السراء .

فقد أثارَت نتائج الاجراءات الاستراتيجية التي اتخذتها الصين للارتقاء الشامل بعلاقات التعاون بينها وبين الدول الإفريقية منذ بداية القرن الجديد، أثارت الخوف والقلق لدى الرأي العام في عدد من الدول الكبرى الغربية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الترويج لما يسمى "نظرية التهديد الصيني"، التي تتضمن نهب الطاقة الإفريقية ، وكذلك احتلال الاسواق الإفريقية بالمنتجات الصينية فضلا عن الترويج لنمط الاقتصاد الصيني والتحدى لما يسمى بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان التي تروج لها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية في سياق مفهوم القيمة، وقد قدرت هيئات البحث الاميركية بأن الصين استثمرت مليارات الدولارات الأمريكية في أفريقيا لبناء المرافق الأساسية للتفتيح عن النفط والغاز الطبيعي، ويعد ذلك بمثابة أدلة رئيسية تثبت نهب الصين للطاقة الإفريقية.

تراجع احتمال وجود منفعة متبادلة بين الطرفين

ومن ثم فإن معظم الشواهد تشير إلى إن العلاقة التي تربط بين الصين وأفريقيا علاقة غير عادلة ومصالح الصين، وما يدل على ذلك أيضا ما يفيدته كتاب للبنك الدولي بعنوان طريق الحرير لأفريقيا: سوق اقتصادية جديدة للصين والهند بأن شركات صينية تقوم بزيادة أعمالها في أفريقيا جنوب الصحراء، وأن اهتمامها بالقارة السراء يتعدى مجرد تعقب الموارد الطبيعية.

ويأتي هذا الكتاب الذي نشر إثر انعقاد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سنغافورة، في حين يحشد زعماء العالم للتصدي لمجموعة من القضايا الملحة في مجال التنمية، والتي يؤثر أكثرها على أفريقيا وقرانها البالغ عددهم ٣٠٠ مليون نسمة.

كما يتزامن في ذات الوقت الذي يشيد فيه الكثيرون بما تحقق من تقدم في آسيا وأدى إلى انتشار نحو ٤٠٠ مليون شخص من برائن الفقر المدقع على مدى السنوات الخمس

حجم التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا

وبصفة عامة من أجل إيجاد بيئة مواتية لاستثمار الصين في افريقيا وقعت الحكومة الصينية اتفاقية بشأن تشجيع وضمان الاستثمارات الثنائية مع ٢٨ دولة افريقية واتفاقية بشأن تجنب الازدواج الضريبي مع ٨ دول افريقية اضافة الى اقامة اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة مع ٣٥ دولة افريقية. وهناك أيضا مجلس الأعمال الصيني الإفريقي، الذي أنشئ في نوفمبر ٢٠٠٤ بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من الكاميرون، ونيجيريا، وتنزانيا، وغانا، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، كما دخلت الصين أيضا في مفاوضات لإنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الجنوب الأفريقي. وخلال الخمس سنوات الأخيرة، وتماشيا مع تعزيز القوة الاقتصادية الصينية وارتفاع المكانة الاقتصادية للخاص الصيني في كل من الكاميرون، ونيجيريا، وتنزانيا، وغانا، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا تطورا العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا تطورا سريعا، فقد قفز حجم التجارة الثنائية بينهما مما يقل عن ١٠ مليار دولار اميركي قبل ٥ سنوات الى ما يقارب ٤٠ مليار دولار اميركي عام ٢٠٠٥. وقد وصل اجمالي حجم الاستثمار الصيني المباشر المتراكم في افريقيا الى ١.٢٥ مليار دولار اميركي بنهاية عام ٢٠٠٥ ، ومن ناحية أخرى ذكر منتدى عقد في بكين حول الاستثمار الصيني في إفريقيا أن هناك أكثر من ٦٠٠ شركة صينية تعمل في القارة الإفريقية. وجدير بالذكر الإشارة إلى أن دخول الصين في مجال النفط هو الذي مهد لها الدخول في المجالات التجارية الاستثمارية الأخرى في البلاد بقوة لم تكن معهودة في العلاقات بين البلدين، فقد سجلت الصين تقدما ملحوظا في استغلال الحقول النفطية في كل من السودان، تشاد، الجابون وليبيا. كما تمكنت أن تكون هي اللابع الرئيس في صناعة النفط السودانية، فقد استثمرت الصين عام ٢٠٠٥ ما يقرب ٩ مليارات دولار في صناعة النفط السودانية من خلال شركة الصين الوطنية للنفط والموالوكة للدولة الصينية. وفي حين أن التجارة والاستثمارات الآسيوية المتنامية في افريقيا متلآن صادرا للتفاؤل، إلا أن الشواهد تشير إلى وجود تباينات ضخمة في العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين. إذ لا تشكل صادرات أفريقيا سوى ١.٦ في المائة مما تتلقاه آسيا من الصادرات من مناطق العالم الأخرى.

الصين تعزز زحفها نحو إفريقيا من خلال القروض

وبدون أن إفريقيا تقبل بوجود تلك التباينات في علاقتها بالصين، ولاحتياجاتها الملحة في الحصول على القروض الصينية، والتي تزداد بسبب تباطؤ تدفق الأموال من البنك الدولي والماتحين الآخرين، فبدأت بالإضافة إلى ربط قروض هذه الجهات بشروط كثيرة، فعادة ما يربط البنك الدولي قروضه بشروط معينة مثل الإصلاحات المالية وخطوات خصخصة الاقتصاد التي تقوّل الدول المتلقية للمساعدات إنها تؤدي إلى تأخير وصوله، وبالمرافقة مع ذلك فإن الصين تقدم القروض بشروط أقل، كما أن الفوائد التي تضاعفها على قروضها تضاهيها على التي يضعها البنك الدولي. إلا أن الاقتراض من الصين خاصة لتنفيذ مشروعات التنمية يؤدي إلى مشكلات مديونية أعمق. بمعنى آخر تؤدي مشروعات ذات عوائد اقتصادية غير مجدية بالنسبة للقروض إلى وقوع الدول المتلقية في مشكلات ديون أعمق في المستقبل. ولا تقتصر المسألة على تقديم القروض فحسب، بل يضاف إلى ذلك تقديم المساعدات والمنح، فتعزز الصين مضاعفة مساعدات العام الحالي المقدمة لأفريقيا

القاهرة - من أسماء يوسف أحمد:

■ منذ بداية القرن الجديد، شهد الوضع الدولي تحورات وتطورات عميقة ومتشابكة بل ومعقدة باستمرار، إلا أن دفع عجلة التنمية مازال محورا للصدر الراهن ورغبة مشتركة بين شعوب دول العالم أجمع، إذ تعتبر التنمية تيارا تاريخيا لا يقاوم، وباعتبار الصين أكبر دولة نامية بالعالم، فهي تسعى دوما وراء كل ما يحقق لها التنمية، وبما أن القارة الإفريقية تعد بمثابة خزان للموارد الاستراتيجية وكذلك سوقا قابل للنمو بكثرة، اتجهت الصين إلى توثيق علاقاتها بالقارة الإفريقية، خاصة وأن لها جاذبية خاصة لدى معظم دول القارة، إلا أن إقدامها على تأمين امداداتها من تلك الموارد من خلال إغراء دول القارة بتقديم القروض والسعادات، يمكن أن يغني وضع معظم هذه الدول كأكسيرة للديون بصفة مستمرة، مما يطرح تساؤلا حول ما إذا كانت العلاقات الصينية الأفريقية تعود بالمصلحة المشتركة على الطرفين أم أنها تأخذ شكلا استعماري جديدا لدول القارة الإفريقية.

■ **المصالح الصينية من خلال انتشارها في إفريقيا**

وعلى ذلك فمن الضروري التعرف على ماهية الأهداف المرتبطة بمصالح الصين في القارة الإفريقية وتلخص في هدفين رئيسيين، أولا: تأمين سياسة الحصول على المواد الأولية ومشتقات الطاقة بالإضافة إلى تنوع موارد التمويل، ثانيا: سياسة تشجيع الشركات الصينية على تصدير منتجاتها مع فرض القيمة المضافة على مختلف المنتجات، تعتبر الصين دولة مستوردة للنفط بصفة شبه كلية، وقد ازداد هذا الاتجاه في السنوات أكثر لأن الاقتصاد الصيني المتنامي بشكل أفتق يعتمد بصورة كبيرة على طاقة إنتاج اقتصادية تعمل بسرعة غير عادية، وبالتالي قوة مستهلكة للطاقة. بالإضافة إلى شعور الصين باعتمادها الكلي على الخارج في استهلاكها للطاقة نظير نموها الاقتصادي، هذا ما جعلها تتوجس من وضعها الخاضع لتقلبات السوق النفطية، وكذلك ضغوط الدول المنافسة التي تسيطر على الشركات النفطية الكبرى، والتي قد تستغل الوضع الخاص للصين للضغط عليها وابتزازها في مواقفها السياسية والاقتصادية والتجارية، فضلا عن التضييق الصيني من الإشكالية الطاقوية، والذي كان الشعب الرئيسي الدافع إلى وضع استراتيجية جديدة تهدف إلى التحكم في استغلال وإنتاج مصادر الطاقة في الخارج وخاصة دول القارة الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية والتي تعد سوق قيد التوسع.

فبعد القراءة الجيدة للوضع الدولي، راجعت الصين خياراتها السياسية في الاستيراد، لذلك شدت على أممية تنوع مصادر ترمينها بالطاقة لحماية اقتصادها من أية انتكاسة مستقبلية.

وعليه فمن أجل توثيق علاقاتها بدول القارة الإفريقية، قامت الصين بدور حيوي في مساندة قضايا القارة الإفريقية، وذلك بالتنسيق مع دولها في منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. فقد أخذت الصين بعين الاعتبار أممية إفريقيا وخاصة من الناحية الاقتصادية والتجارية، ومن ثم عملت خلال السنوات الأخيرة على تقوية روابطها بالدول الإفريقية من خلال العديد من المنتديات الثنائية ومتعددة الأطراف، ومنها منتدى التعاون الصيني الأفريقي، الذي أنشئ بمبادرة من بكين عام ٢٠٠٠، وضم ٤٦ دولة أفريقية.